

حيث هدف البحث إلى تحليل تطورات سعر الصرف في جمهورية مصر العربية في الفترة (٢٠١٥): (٢٠١٩) ، أثر تقلبات سعر الصرف علي الميزان التجاري المصري في الفترة (٢٠١٥) ٢٠١٩) ومعرفته أثره بصفه عامه علي الصادرات والواردات ، ومن هنا يمكن العمل على معالجه ذلك ، ولذلك استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي نظراً لملاءمته لطبيعته بحثه ، وقد تبين أن تقلبات أسعار الصرف تأثر علي الميزان التجاري المصري ، وان هذا التأثير لسعر الصرف علي الميزان التجاري هو ناتج عن الأثر الذي تتركه تقلبات سعر الصرف على مكونات الميزان التجاري الصادرات - الواردات (ومن أهم التوصيات تفعيل نظام صرف أكثر ملاءمه للاقتصاد المصري بما يتناسب مع ظروف الاقتصاد وماهو متوفر من موارد ، وضع نسبه محده من حجم التحويلات الخارجيه إلا للضرورة القصوي لتلبية متطلبات الأمن الاقتصادي من خلال الحد من الأستيرادات الذي يعد أساس لتسريب للعملة الأجنبيه للخارج، أتباع سياسات جمركيه إيجابية تهدف إلى تقليل استيراد السلع الغير ضروريه